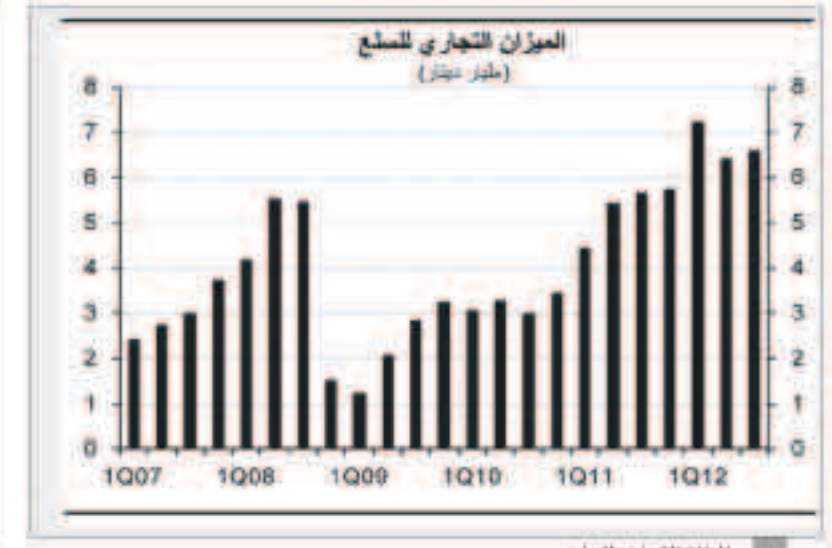
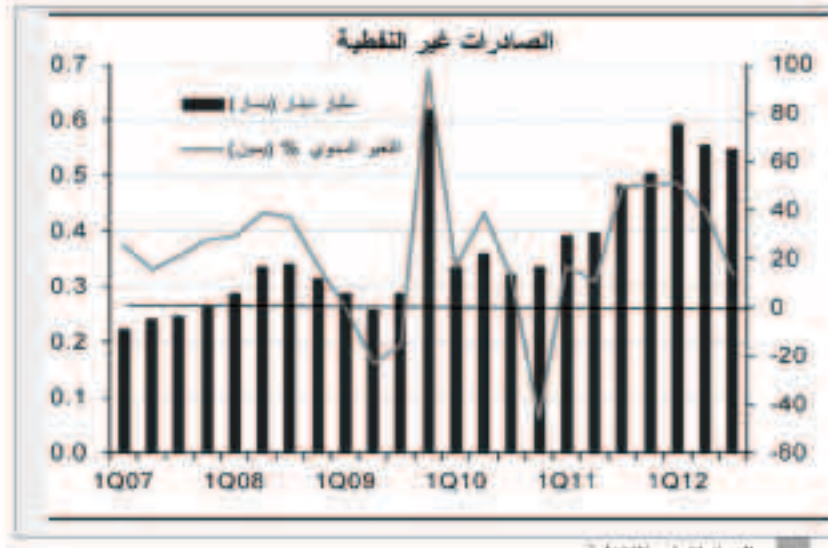


إيرادات الصادرات النفطية ارتفعت إلى 7.8 مليارات دينار

«الوطني»: 6.6 مليارات دينار الفائض التجاري في الربع الثالث



قال تقرير إن البنك الوطني حقق ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 6.6 مليارات، إلا أنه ظل دون المستوى القياسي الذي سجله في الربع الأول والبالغ 7.2 مليارات دينار. ويعزى هذا الفائض في الربع الثالث، والذي بلغ نحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012، إلى استمرار قوة صادرات النفط وضعف الواردات. ويتوقع أن تكون ارتفاعات الفائض في الأشهر الأخيرة من العام الماضي قد جاءت محدودة بفعل انخفاض أسعار النفط ونمو الواردات الناجم عن نمو القطاع غير النفطي. وأضاف التقرير: حققت إيرادات الصادرات النفطية ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى 7.8 مليارات دينار في الربع الثالث من العام 2012، مقارنة مع 7.7 مليارات دينار في الربع السابق. فقد ارتفعت صادرات النفط بنحو 13 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك على نحو أكبر من التوقع نظراً إلى ارتفاع الإنتاج النفطي بواقع 9 في المئة وانخفاض أسعار خام التصدير الكويتي بواقع 0.3 في المئة خلال الفترة نفسها. ومن المرجح أن تشهد إيرادات الصادرات النفطية

انخفاض الصادرات غير النفطية لتصل إلى 0.5 مليار دينار

انخفاضاً هذا العام في ضوء التوقعات بتراجع أسواق النفط والأسعار. وتابع: وشهدت الصادرات غير النفطية انخفاضاً

طفيفاً بمقدار 0.1 مليار دينار لتصل إلى 0.5 مليار دينار في الربع الثالث من العام 2012. وقد نتج ذلك عن انخفاض الإيرادات من السلع معادة التصدير، والذي غلب على تحسن صادرات منتجات الإبتدئين والأسمدة المصنعة وغيرها من المنتجات. لكن مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، فقد ارتفعت الصادرات غير النفطية بواقع 13 في المئة على خلفية ارتفاع إيرادات الصادرات من منتجات الإبتدئين. وفي الوقت ذاته، استمرت قيمة الواردات في الانخفاض لتصل إلى أقل من 1.8 مليار دينار في الربع الثالث من العام 2012، منخفضة بذلك عن مستوى مليار دينار الذي بلغته في الربع الرابع من العام 2011.

كما تباطأ معدل النمو السنوي في الواردات إلى 2 في المئة في الربع الثالث، وهو أيضاً معدل له في السنوات الثلاث الأخيرة، وقد يعكس الضعف في الواردات النشاط الاقتصادي المحلي، إلا أنها من الممكن أن ترتفع هذا العام مع تحقيق تقدم في تنفيذ خطة التنمية.

تأجيل دعوى «بيتك» ضد البيت لجلسة 27 مارس



أعلن بيت الأوراق المالية أنه بالإشارة إلى تطورات الدعوى القضائية المقامة من قبل بنك بيت التمويل الكويتي والتي تم تأجيلها حتى تاريخ 2013/1/30، بخصوص مطالبة مالية متنازع عليها بمبلغ 99,360 د.ك فقد تقرر تأجيلها لتاريخ 2013/3/27 للاطلاع والرد من الطرفين.

«غلوبل»: لم نقل أصولاً تابعة للشركة

قالت شركة بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» أنه لم يتم نقل أي أصول تابعة للشركة وبأن أي إجراءات يتم الإعداد لها تتم بموجب موافقة الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة وعقود إعادة الهيكلة الموقعة مع البنوك.

تهدف إلى دعم مكانة البنك عربياً وعالمياً. وتصدر الأمير الوليد بن طلال الذي يعتبر أقوى العرب نفوذاً ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة أكبر الشركات في السعودية. وقد ترأست ثروته من 23 مليار دولار في العام الماضي لتبلغ حوالي 27 ملياراً في العام الحالي. وقد تضاعف سعر سهم شركة المملكة في 2012. وجاء محمد العريان المدير التنفيذي لبيت التمويل الكويتي والذي يشغل المسؤول التنفيذي في شركة إدارة الاستثمار بالحجيم الهادي «بيكو» في المركز الثاني بين أقوى العرب في مجال التمويل. وشغل أحمد السيد الرئيس التنفيذي لشركة قطر القابضة المركز الثالث في القائمة وهو يتعاون مع رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني لاستثمار ثروات البلاد من الغاز.



إبراهيم ديب

بنك الكويت الوطني، فعندما تولى زمام الأمور في 1983 كان البنك يبرز تحت روتين العمل المصرفي التقليدي بدون روح حافزة أو قوة دافعة لتحقيق المزيد من الأهداف. وكان أول ما قام به الرجل هو إعادة الهيكلة الإدارية للمجموعة من خلال رؤية استراتيجية وأهداف متوسطة وبعيدة المدى

شغل إبراهيم ديبوب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني المركز العاشر في قائمة «جلف بيننس» لأقوى عشر شخصيات عربية في مجال التمويل.

وذكرت جلف بيننس أنه على الرغم من الإنفاق الحكومي الكويتي الضخم وغير المنقطع وضعف أداء سوق الأسهم والأضرار السياسية الجسيمة فقد تمكن ديبوب من زيادة أصول مجموعة بنك الكويت الوطني بمقدار 51.1 مليار دولار في النصف الأول من 2012. ويفضل خيرة الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني التي تمتد إلى أكثر من 50 عاماً أكبر بنك بالكويت فإن ديبوب ينطلق إلى زيادة ودعم نمو البنك عن طريق التوسع والعناية.

ويصف محللون عالميون السر وراء تميز ونجاح ديبوب عربياً وعالمياً في تجربته العملية في

«اتحاد المصارف» يصدر العدد الجديد من مجلته لشهر فبراير

«كونا»: أصدر اتحاد المصارف الكويتية العدد الجديد من مجلته «المصارف» لشهر فبراير الجاري متضمناً مواد متخصصة عن أبرز التطورات الاقتصادية المحلية إضافة إلى أبرز التحديات والأحداث الاقتصادية التي شهدتها البلاد الشهر الماضي. وجاء في افتتاحية العدد التي كتبها أمين عام الاتحاد الدكتور حمد الحساوي بعنوان «العالم يسبح فوق شواطئ من الفؤاد» الحديث عن عمليات التوسع البنكي التي تقوم بها البنوك المركزية في العالم لمواجهة تراجع معدلات النمو وآثار هذه العمليات بما تحمل من مخاطر حقيقية لارتفاع معدلات التضخم في العالم نتيجة لضغوط الطلب الناتجة عن عمليات إصدار المزيد من النقود، وشمل العدد سلسلة من الأبحاث حول ما تناقشه وسائل الإعلام من آراء حول موعد أسقاط فوائد الفروض للمواطنين وانضمام الاتحاد مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة حيث شدد بيان الاتحاد على أهمية الدور الحيوي للبنوك المحلية كونها العصب الرئيسي للاقتصاد الوطني وأدائه الفاعلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتضمن العدد لقاء خاصاً مع رئيس اتحاد المصارف توفيق الجراح طالب من خلاله الحكومة بتعديل التشريعات الخاصة بالقطاع وتحرير الأراضي المطورة في الكويت وإشراك القطاع الخاص في حل القضية الإسكانية داعياً البنوك المحلية إلى تمويل مشاريع التطوير العقاري حتى 100 في المئة، وأشار الجراح إلى أن المقترحات المقدمة من الاتحاد تمثل الحلول العريضة للقطاع العقاري الذي تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية مبيناً أن هناك فائض في المساحات المكتبية يقدر بـ280 ألف متر مربع في الوقت نفسه السوق يحتاج سنوات لاستيعابه. وورد في العدد تحقيقاً بعنوان «الاستثمار في دول الربيع العربي بين مظرة الفرص والمخاطر وسدات المخاطر» تطرق إلى التغييرات الجذرية التي طرأت على خارطة الاستثمار الأجنبية في تلك الدول وتبيان آراء الاقتصاديين بين مؤيد للاستثمار في هذه الدول نظراً للفرص التي ولدها الأحداث الأخيرة وحاجتها لمشاريع حيوية فيها والرأي المخالف لذلك.

«الكويتية للاستثمار» توزع 2 في المئة أرباح صندوق السندات العالمية



شعار الشركة الكويتية للاستثمار

راسمال مفتوح يزود المساهمين فيه بوسيلة مثالية للتواجد في أسواق السندات العالمية. أما الحد الأدنى للاستثمار في هذا الصندوق فتبلغ قيمته 10 آلاف دولار أمريكي، ونظراً للمرونة التي تمنح هذا الصندوق، يمكن للمستثمرين السحب أو الإضافة لرصيدهم بعد أن 2000 دولار أمريكي، كما يجري تخفيض وحدات الصندوق أسبوعياً، وينتج لهم كذلك فرصة الاختيار والتحويل بين فئات الصندوق المختلفة دون تحمل تكاليف إضافية.

المخصص لليباس أداء صناديق السندات عالمياً، وذلك بفضل الاستراتيجية المتبعة في إدارة الصندوق خلال السنة المالية الماضية، والتي ساهمت بإيجابية في تحقيق عوائد مالية عالية مقارنة بالأسواق التي تحفلت خلال الفترة نفسها من السنة المالية الماضية. الجدير بالذكر أن صندوق السندات العالمية للشركة الكويتية للاستثمار، من أعرق الصناديق في الشرق الأوسط، ويعود تاريخ تأسيسه لسنة 1989، وهو صندوق ذو

«الدولي» يطلق إصداراً خاصاً ببطاقة «فيزا الدولي مسابقة الدفع»



مسؤولو الدولي خلال الإصدار الجديد

تطلقها البنوك الرائدة مثل بنك الكويت الدولي، حيث يعتبر هذا الإصدار الخاص من «بطاقة فيزا الدولي مسابقة الدفع»، بمثابة إضافة مبتكرة للمنتجات التي تطلقها «الدولي». ويعزى بها القيمة المضافة للعملاء، وأكدت من جانبها المدير العام للإدارة المصرفية للأفراد انتصار السويدي، على الروعة في إمكانية الحصول على بطاقة «فيزا الدولي مسابقة الدفع» من خلال فروع الدولي المنتشرة في الكويت، كما يمكن إصدارها لغير عملاء «الدولي»، مشيرة إلى الراحة والأمان التي توفرها هذه البطاقة، حيث أنها تمثل البديل الأمثل لحمل المبالغ النقدية، وذلك من خلال تحديد رصيد البطاقة، والتحكم في المصروفات، فاعل سهولة ومرونة تعينها سواء عن طريق فروع البنك المنتشرة في الكويت، أو الموقع الإلكتروني الذي يتيح تحويل المبلغ للبطاقة من حساب العميل سواء كان لدى «الدولي» أو لدى البنوك الأخرى.

وأضافت السويدي «أن بطاقة «فيزا الدولي مسابقة الدفع» تتمتع بعدد من المزايا والمواصفات لتواكب تطورات وطوحيات عملاء «الدولي»، فهي مصصمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن استخدامها بكل سهولة وأمان أثناء السفر، وكوسيلة دفع غير الإنترنت، مع إمكانية إجراء السحب النقدي من أي جهاز سحب آلي حول العالم بقبل الفيزا.

أعلن بنك الكويت الدولي عن إطلاق إصدار خاص ببطاقة «فيزا الدولي مسابقة الدفع»، والتي أطلقها بمناسبة الاحتفال بالاعيد الوطنية لهذا العام، وذلك في حفل أقيم في المقر الرئيسي للبنك بحضور الرئيس التنفيذي للبنك لؤي مقاسم وحضور مدير عام شركة «فيزا» في الكويت والبحرين محمد حجير، والمدير العام للإدارة المصرفية للأفراد انتصار السويدي.

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الدولي، لؤي مقاسم، أن الاحتفالات الوطنية لها أهمية خاصة لدى جميع شرائح المجتمع، وبنك الكويت الدولي لم يكن ليغف عن هذه المناسبة دون أن يشارك الكويت فريحتها من خلال تدشين حملته الخاصة ببطاقة «فيزا الدولي مسابقة الدفع»، والتي اتخذت في تصميمها المميز طابع هذه الاحتفالات الوطنية.

وأضاف مقاسم «أنه تم تصميم البطاقة بفكرة مبتكرة وتصميم مميز، تظهر فيه صورة أبراج الكويت محاطة بالألعاب النارية، الأمر الذي يعكس فريحة الاحتفال بهذه المناسبة».

من ناحية، قال «مدير عام شركة «فيزا» في الكويت والبحرين محمد حجير «أن شركة فيزا تفتخر بدعمها للأفكار المبدعة والمبادرات المتميزة التي

زيادة المتداولين بالقطاع التجاري نتيجة لارتفاع أسعار العقار الاستثماري الدليجان: توقعات بزيادة الطلب على العقارات الاستثمارية خلال 2013



جانب من تسليم الجائزة

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، مشغل الاتصالات الأسرع نمواً في الكويت عن أسماء عملائها ذوي الدفع الأجل والمسبق الفائزين في سحبيات عرض انفوكونكت 2013. ومن بين عملاء الدفع الأجل ربح محمد عبدالله صالح سيارة رينج روفر جديدة موديل HSE Sport 2013. وفي سحب الدفع المسبق فقد ربحت سبيجة غلام راضي تذكرة توهله لمشاهدة إحدى مباريات فريق مانشستر يونايتد على ملعب أولدترافورد في انكلترا، أما الجائزتان الثانية والثالثة فكانتا من نصيب كل من: أسماء الفضلي، وفصيل أحمد الصفر، حيث ربح كل منهما قميص فريق مانشستر يونايتد، وعليه توضع لأعبه. وفي ختام فعاليات معرض انفوكونكت 2013، هات VIVA عملاءها الفائزين أصحاب الحظ السعيد، بعد الإعلان عن اسمائهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة VIVA في معرض انفوكونكت 2013 قد اتاحت الفرصة لأعضاء فريق الشركة التواصل مع العديد من الشركاء، والشركات الأخرى في قطاع الاتصالات الكويتي الذين تواجدت أجنتهم طوال أيام المعرض.

ما لا يقل عن 13 ألف دينار... وفي نهاية سنة 2012 بلغ سعر المتر ما يقارب 5000 - 6000 دينار. كما أنه من المتوقع أن لا تتغير الأسعار كثيراً في سنة 2013 لارتفاع نسبة القطاع بوضع الشركات الاستثمارية والعقارية المنازل.

أما بالنسبة للقطاع التجاري داخل مدينة الكويت أشار «الدليجان» أن أسعار التجاري قد تحركت إيجاباً في سنة 2012 بعدما بلغت في نهاية 2009 ما يقارب الـ 2000 دينار للمتر في شارع سالم المبارك. وأضاف أنه مع زيادة التداول بلغ سعر المتر حالياً ما يقارب الـ 3000 - 3500 دينار كما أنه من المتوقع زيادة شريحة المتداولين في هذا القطاع نتيجة لارتفاع أسعار العقار الاستثماري وتحول المستثمرين للقطاع التجاري خارج المدينة.



سليمان الدليجان

أن تستمر الأسعار بالارتفاع لكن يشعل أقل من السنتين السابقتين. أما بالنسبة للعقارات التجارية داخل مدينة الكويت قال «الدليجان» أنه عازالت أسعارها منخفضة عن سنة 2007، حيث وصل سعر المتر في تلك السنة

لا توجد مؤشرات على انخفاض في أسعار «السكني» خلال المرحلة المقبلة

القائدة في البنوك مما ساعد على تشجيع الاقتراض منها وبالتالي بداية ضخ الأموال إلى السوق العقاري بلغت نسبة الاقتراض من البنوك في سنة 2007 6 في المئة - 7 في المئة ووصلت إلى 3.5 في المئة تقريباً ومن المتوقع

قال سليمان الدليجان مدير عام مكتب الدليجان العقاري والخبير بالسوق العقاري الكويتي في حديث لـ «مبشر» بأنه يتوقع خلال 2013 زيادة الطلب على العقارات الاستثمارية «سكني» خلال 2013 لارتفاع أسعارها بحدود 30 في المئة - 40 في المئة خلال العامي الماضيين الأمر الذي أدى لارتفاع القيمة الإيجارية للشقق بحدود 25 في المئة. إضافة أنه لا توجد علامات على انخفاض قادم في سنة 2013.

وأما بالنسبة لأسعار العقار السكني فأشار «الدليجان» بأنه لا توجد مؤشرات على انخفاض قادم في أسعاره وذلك بعد انخفاض أسعار العقارات السكنية بداية الأزمة المالية في سنة 2008 وصاحب ذلك تخفيض سعر الخصم من البنك المركزي الكويتي الأمر الذي أدى إلى تخفيض سعر